Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 28

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/07/25-19)

العدد 2020/28

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/28

ملخص:

- انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- مصرف سورية المركزي؛ توجيه المصارف العاملة للالتزام بعدد من الضوابط عند استلام وتسليم الأموال للمواطنين.
- المصرف التجاري السوري؛ إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقاته المصرفية.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- المملكة العربية السعودية؛ انخفاض الفائض التجاري في الربع الأول من عام 2020.
- الجزائر؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ تراجع ثقة المستهلك في شهر تموز من عام 2020، وارتفاع كل من؛ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ومؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر تموز من عام 2020، وتراجع الحساب الجاري في شهر أيار من عام 2020.
- ألمانيا؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020.
- السويد؛ تراجع أسعار المنتجين في شهر حزيران من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020، ومطالبات البطالة الأمريكية.
- كندا؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020.
- روسيا؛ انخفاض سعر الفائدة الرئيس في شهر تموز من عام 2020.
- اليابان؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، والخدمي في شهر تموز من عام 2020.
- الصين؛ استقرار سعر الفائدة في شهر تموز من عام 2020.
- أستراليا؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ تأثير جائحة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ زيادة الإيرادات الضريبية: كيفية الحصول على المزيد من إدارات الضرائب؟
- صندوق النقد الدولي؛ الإيرادات الضريبية في الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، لماذا هي منخفضة وكيف يمكننا زيادتها.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- جمهورية الدومينيكان؛ اقتصاد غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

بلغ سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي 1,262 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,258 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 4 ليرة سورية (بمعدل 0.32%)، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,461.59 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,438.33 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 23.26 ليرة سورية (بمعدل 1.62%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

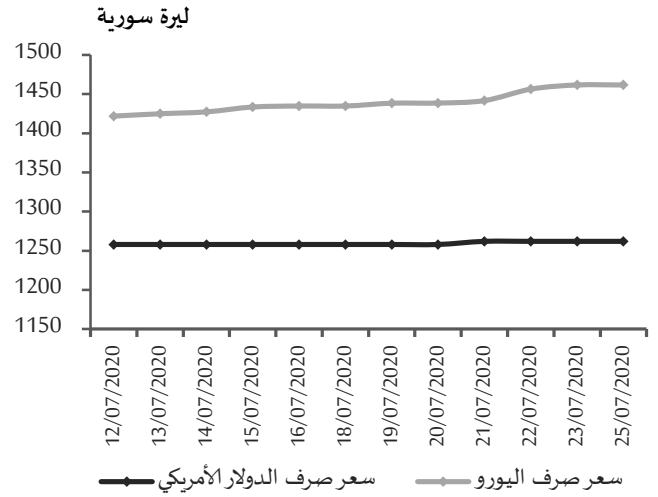

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,454.64 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,435.73 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 18.91 ليرة سورية (بمعدل 1.32%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

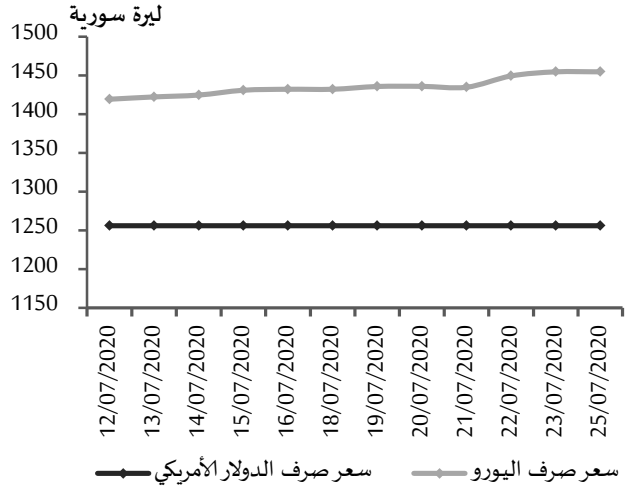

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 81,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 90,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 9,000 ليرة سورية (بمعدل 9.95%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 95,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 105,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 10,500 ليرة سورية (بمعدل 9.95%) (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 80.10 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 4.41%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

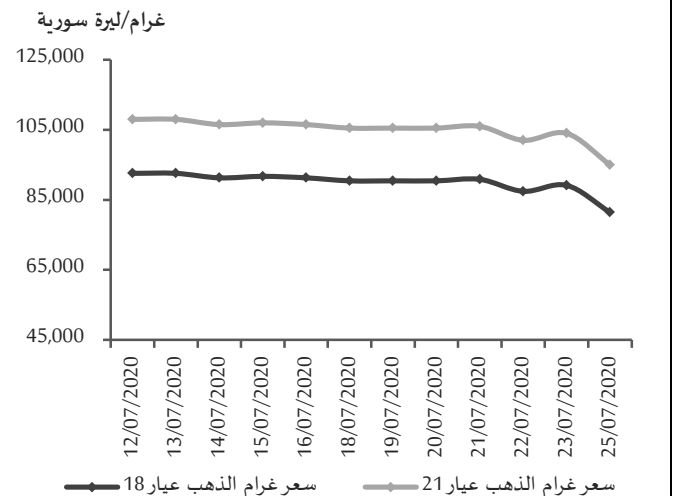

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,522.53 نقطة مقارنةً بمستوى 7,612.20 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 1.18%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 6 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 4.01%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 3.87%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 2.32%، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت 1.99%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 1.59%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 0.74%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 318 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 393 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 291 مليون سهم، مقارنةً بمستوى 367 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 507 صفقة مقارنةً بـ 558 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

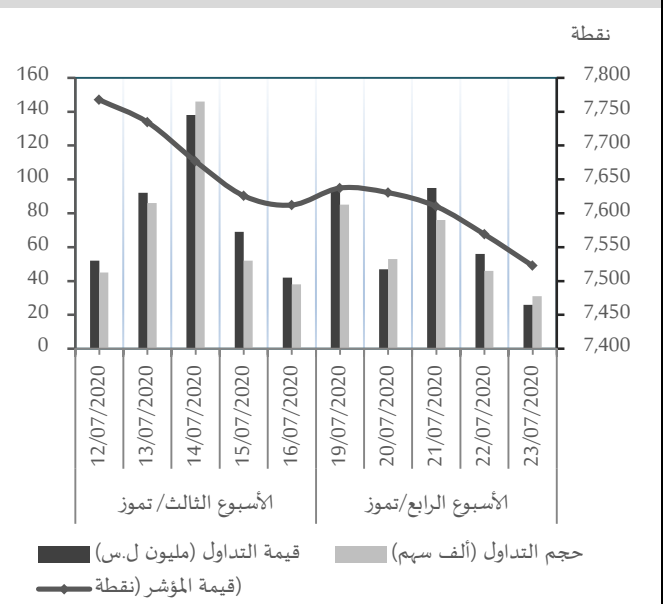

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 98.74% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 92.88% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.03% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.45% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.15% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 6.60% في تداولات الأسبوع السابق، ولم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

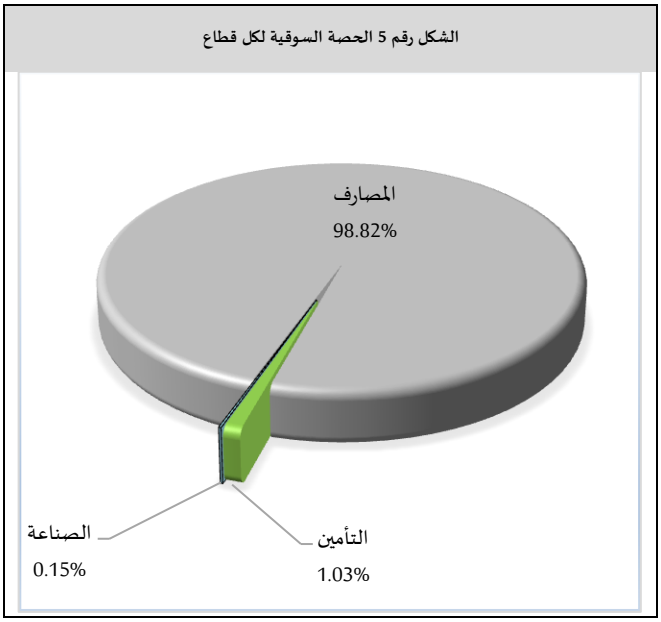

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 52.71% وحجم تداول 104,355 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 21.03% وحجم تداول 75,257 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 11.62% وحجم تداول 56,646 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 7.92% وحجم تداول 21,577 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 2.37% وحجم تداول 10,944 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.05% وحجم تداول 2,848 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.02% وحجم تداول 6,534 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.5%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مصرف سورية المركزي: توجيه المصارف العاملة للالتزام بعدد من الضوابط عند استلام وتسليم الأموال للمواطنين:

طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة عدم دفع الأوراق النقدية المستلمة عن طريق الصناديق قبل عدها وتدقيقها وتسليم الأوراق النقدية البالية المكتشفة إلى مصرف سورية المركزي بعد تسجيلها في برنامج الأوراق المالية البالية.

وأكد مصرف سورية المركزي أنه على المصارف العاملة الالتزام بعدد من ضوابط عمليات استلام وتسليم الأموال للمواطنين ولا سيما وضع "كل مئة ورقة نقدية ضمن رباط يسجل عليه اسم المصرف والفرع والموظف الذي قام بالعد والتدقيق وتاريخ عملية التدقيق ووضع كل 10 ربطات في رزمة مغلفة بغلاف شفاف متين على أن تكون الأوراق النقدية مرتبة بالاتجاه ذاته"، ودعا مصرف سورية المركزي المصارف إلى "تزويد آلات أمناء الصناديق بشاشة توضع في مكان واضح بحيث يمكن مشاهدتها من قبل الزبون أثناء عمليات استلام وتسليم الأموال، وتزويد أماكن تسليم الأموال بآلات عد للنقود ونظام مراقبة بهدف عد المبالغ المستلمة أو المسلمة للزبائن في حال رغبتهم بالعد"، وأشار مصرف سورية المركزي إلى ضرورة وضع إعلان يبين للزبائن إمكانية عد الدفعة المسلمة أو المستلمة قبل مغادرتهم المصرف وصندوق للشكاوى ورقم هاتف في حال وجود أي ملاحظة من الزبائن.

المصرف التجاري السوري: إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقاته المصرفية:

أعلن المصرف التجاري السوري عن إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني من خلال البطاقات المصرفية الصادرة عنه وذلك عبر موقعه الإلكتروني الجديد وتطبيق الهاتف الجوال، وأشار المصرف إلى أن خدمات الدفع الإلكتروني تتيح للمتعامل إنجاز العديد من الخدمات المصرفية الشخصية من أي مكان دون الحاجة لزيارة فرع المصرف مبيناً أنه بإمكان المتعاملين الحاملين للبطاقة المصرفية الراغبين بالاستفادة من هذه الخدمات ملء استمارة المشاركة من خلال الموقع الإلكتروني أو زيارة أحد فروع المصرف، وتمكن الخدمات الإلكترونية الجديدة المتعاملين من دفع فواتير الاتصالات وخدمات مديريات النقل ومياه دمشق وريفها والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء والشركة السورية للاتصالات عبر حساب بطاقاتهم المصرفية، كما يستطيع المتعاملون الحصول على كشف حساب ومعرفة الرصيد والتحويل بين حساب بطاقتين والحصول على كشف حساب مختصر، إضافةً إلى وظائف وخدمات أخرى سيتم تقديمها لاحقاً. وأشار المصرف إلى أن إتمام عملية الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية لإنجاز هذه الخدمات تم بكوادر ذات كفاءة وخبرة من العاملين لدى المصرف التجاري السوري.

الاقتصادات العربية:

المملكة العربية السعودية: انخفاض الفائض التجاري في الربع الأول من عام 2020:

انخفض الفائض التجاري إلى 22.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بفائض قدره 32.1 أمريكي في الربع الرابع من عام 2019، حيث انخفض الصادرات بنسبة 17.32% مسجلةً 52.5 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الواردات بنسبة 5.1% مسجلةً 29.6 مليار دولار أمريكي.

الجزائر: انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2020:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9% في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بنموه بنسبة 0.2% في الربع الرابع من عام 2019، ويعود ذلك إلى إجراءات العزل العام جراء تفشي فيروس كورونا والأداء السيئ لقطاع النفط والغاز الطبيعي.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو:

تراجع ثقة المستهلك في شهر تموز من عام 2020:

انخفضت ثقة المستهلك في منطقة اليورو بصورة طفيفة إلى -15 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ -14.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث استقرت التوقعات الحالية والمستقبلية، بينما تراجعت التوقعات الاقتصادية.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو إلى 51.1 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 47.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وتشير القراءة إلى أول زيادة في نشاط المصانع منذ شهر كانون الثاني من عام 2020، مما يعكس انتعاشاً جزئياً بعد إجراءات الإغلاق الأخيرة.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخدمي لمنطقة اليورو إلى 55.1 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 48.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزاً التوقعات عند 51 نقطة، ويعود ذلك إلى استمرار إعادة فتح الاقتصاد، وعودة الأعمال الجديدة إلى النمو.

تراجع الحساب الجاري في شهر أيار من عام 2020:

سجل الحساب الجاري لمنطقة اليورو عجزاً بقيمة 10.5 مليار يورو في شهر أيار من عام 2020، مقارنة بفائض قدره 1.0 مليار يورو في الشهر ذاته من العام السابق، وهو أكبر عجز منذ عام 2011، حيث انخفض فائض السلع إلى 15.4 مليار يورو مقارنة بـ 26.5 مليار يورو قبل عام، واتسعت فجوة الدخل الثانوية إلى 12.5 مليار يورو مقارنة بـ 6.1 مليار يورو، كما تقلص عجز الدخل الأساسي إلى 16.0 مليار يورو مقارنة بـ 20.3 مليار يورو.

ألمانيا؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 55 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 47 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزاً توقعات السوق عند 50.3 نقطة، وهي أعلى قراءة منذ شهر آب من عام 2018، وتشير إلى استمرار انتعاش الاقتصاد الألماني من الركود القياسي المسجل في شهر نيسان من عام 2020، حيث انتعش الإنتاج والطلبات الجديدة.

السويد؛ تراجع أسعار المنتجين في شهر حزيران من عام 2020:

انخفضت أسعار المنتجين على أساس شهري بنسبة 2% في شهر حزيران من عام 2020، مقارنةً بـ 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث استمرت التكلفة بالانخفاض لكل من؛ الكهرباء والغاز، والتعدين، والتصنيع. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت أسعار المنتجين بنسبة 3.8% في شهر حزيران من عام 2020، بوتيرة التراجع ذاتها للشهر السابق من العام ذاته، وهو الانخفاض السادس على التوالي.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 50 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 47.9 في الشهر السابق من العام ذاته، وتشير القراءة إلى استقرار في إنتاج القطاع الخاص بعد خمسة أشهر من الانكماش، مع نمو الإنتاج الصناعي.

ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية:

ارتفع عدد الأمريكيين الذين تقدموا للحصول على إعانات البطالة إلى 1.42 مليون شخص في الأسبوع المنتهي في 18 تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 1.31 مليون شخص في الأسبوع السابق، وبأعلى من توقعات السوق البالغة 1.3 مليون، حيث أجبر ظهور حالات جديدة من فيروس كورونا العديد من الولايات على إعادة إغلاق الاقتصاد.

كندا؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2020:

ارتفعت أسعار المستهلكين على أساس شهري بنسبة 0.8% في شهر حزيران من عام 2020 مقارنةً بـ 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت تكلفة كل من؛ النقل، والسكن، والمشروبات الكحولية ومنتجات التبغ. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.7% في شهر حزيران من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزة توقعات السوق عند 0.3%.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 57.1 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 47.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزة توقعات السوق عند 51.1 نقطة، وأشارت القراءة إلى توسع كبير في القطاع الخاص حيث استأنفت العديد من الشركات عملياتها بعد التخفيف من إجراءات الإغلاق لاحتواء جائحة فيروس كورونا، حيث ارتفع الطلب المحلي.

الاقتصاد الروسي:

روسيا؛ انخفاض سعر الفائدة الرئيس في شهر تموز من عام 2020:

خفض البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الرئيس لمدة أسبوع بمقدار 25 نقطة إلى 4.25% خلال اجتماع شهر تموز من عام 2020، حيث استقرت توقعات التضخم بعد تراجعها في شهر أيار وحزيران من العام ذاته، وهو التخفيض الرابع لسعر الفائدة لهذا العام، بهدف دعم الاقتصاد بعد تأثيرات جائحة فيروس كورونا.

الاقتصاد الآسيوي:

اليابان؛

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 45.2 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنة بـ 45 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وتشير القراءة إلى استمرار الانكماش للشهر السادس على التوالي مع استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا على النشاط والطلب، حيث استمرت الأعمال الجديدة بالتقلص ولكن بوتيرة أبطأ، كما انخفض التوظيف للشهر الخامس على التوالي.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 42.6 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنة بـ 40.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وتشير هذه القراءة إلى انكماش القطاع للشهر الخامس على التوالي وسط استمرار تأثير وباء فيروس كورونا على النشاط، حيث انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة بوتيرة أبطأ من شهر حزيران من عام 2020.

الصين؛ استقرار سعر الفائدة في شهر تموز من عام 2020:

حافظ بنك الصين الشعبي على أسعار الفائدة الأساسية ثابتة للشهر الثالث على التوالي في شهر تموز من عام 2020، وسط دلائل على أن الاقتصاد يتعافى من الصدمة التي سببتها أزمة فيروس كورونا ، حيث استقر كل من؛ سعر الفائدة للقروض لمدة سنة واحدة عند مستوى 3.85%، وسعر الفائدة للقروض لمدة خمس سنوات عند مستوى 4.65%.

أستراليا؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 57.9 نقطة في شهر تموز من عام 2020، مقارنة بـ 52.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وتشير القراءة إلى توسع في نشاط القطاع الخاص بعد التخفيف من إجراءات الإغلاق الخاصة بفيروس كورونا المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ تأثير جائحة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى:

كان لإجراءات الاحتواء الضرورية، التي تم تنفيذها لإبطاء معدل انتشار الجائحة واقترانها بانخفاض الطلب العالمي، آثار عميقة في النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع الآن أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمنطقة بنسبة قدرها 4.7% في عام 2020، بانخفاض قدره نقطتين مئويتين عما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي عدد شهر نيسان من عام 2020. والأهم من ذلك، من المتوقع انكماش الناتج في البلدان الهشة والواقعة في دائرة الصراع بالمنطقة بنسبة قدرها 13% في عام 2020.

تعرضت البلدان المصدرة للنفط لأثر مزدوج تسببت فيه حالة الإغلاق العام والتذبذبات الحادة في أسواق النفط. وكانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة البلدان المصدرة للنفط وبلدان رئيسة أخرى مصدرة للنفط (أوبك+) مع اقترانها بتخفيضات إنتاج النفط الصخري الأمريكي وحدوث انتعاش إلى حد ما في توقعات السوق قد ساعدت في تثبيت الأسعار إلى حد ما. غير أن الأسعار لا تزال أقل كثيراً من مستويات ما قبل انتشار فيروس كورونا. ونتيجة لذلك، هناك جانب كبير من تعديلات توقعات النمو في المنطقة تستند إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP).

كما زادت الأزمة من مواضع الانكشاف للمخاطر الخارجية وخفضت هوامش الأمان الخارجية بدرجة كبيرة. ووسط توقعات طولية الأجل لتعافي أهم مصادر الدخل بالمنطقة (كالنفط والسياحة وتحويلات العاملين)، فإن الاحتياطيات الدولية قد تنكمش بدرجة كبيرة في مختلف بلدان منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على حد سواء، ومن شأن الدعم متعدد الأطراف أن يسهم بدور أساسي في مساعدة البلدان على تجاوز هذه الصدمات. ويعمل الصندوق بفاعلية في الوقت الراهن لدعم المنطقة، حيث قدم مساعدات بمبلغ يقارب 17 مليار دولار لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ بداية عام 2020.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

أنهت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** الذي انخفض بنسبة بلغت 0.51% مسجلاً 10,228.08 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والزراعة، والاتصالات، بينما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 1.75% مسجلاً 2,088.54 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والمصارف، والعقارات، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.53% مسجلاً 1,586.90 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والمصارف، والصناعة، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 0.18% مسجلاً 10,459.92 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والخدمات، والتجزئة، وارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 0.06% مسجلاً 7,431.31 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والعقارات، والمصارف.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

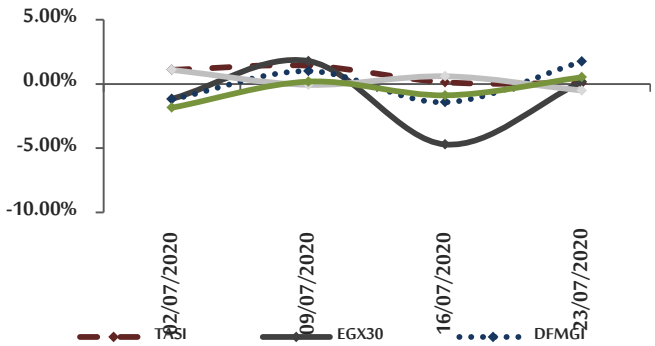

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض نتيجة زيادة حدة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومخاوف بشأن زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا، وهو ما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي أعمق، مسجلةً خسائر في قطاعات الخدمات، والتكنولوجيا، والصناعة؛ حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 1.33% مسجلاً 10,363.18 نقطة، وانخفض مؤشر DJI بنسبة بلغت 0.76% مسجلاً 26,469.89 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 0.28% مسجلاً 3,215.63 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

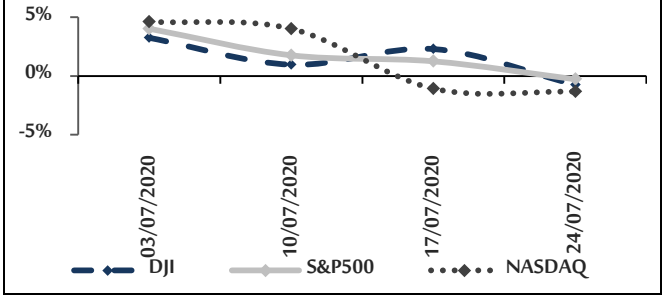

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق الأوروبية بعد أنباء عن احتمال تأجيل بريطانيا للاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية لبعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، وعدم التوصل لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى توترات السياسية بين كل من الصين من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛ حيث انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 2.65% مسجلاً 6,123.82 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والخدمات، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 2.23% مسجلاً 4,956.43 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والسلع الفاخرة، والصناعة، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 0.63% مسجلاً 12,838.06 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والمالية، والتجزئة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

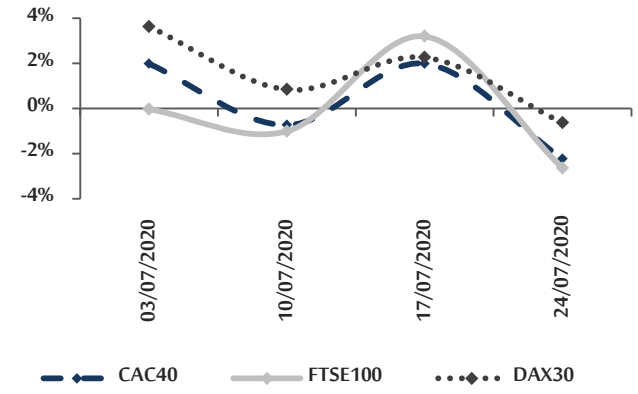

الأسهم الآسيوية:

تباين أداء مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية نتيجة تضارب الأنباء؛ فمن ناحية هناك تفاؤل حول تطوير لقاح لفيروس كورونا، ومن ناحية أخرى زادت التوترات السياسية بين كل من الصين والمملكة المتحدة من حالة عدم اليقين في الأسواق، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 2.68%. مسجلاً 11,194.15 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والشركات العامة، والاتصالات، وارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.24% مسجلاً 22,751.61 نقطة بدعم من قطاعات الصحة، والتكنولوجيا، والصناعة، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 0.54% مسجلاً 3,196.77 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمالية والتجزئة، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 0.16% مسجلاً 6,024 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والسياحة والترفيه، والمالية.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

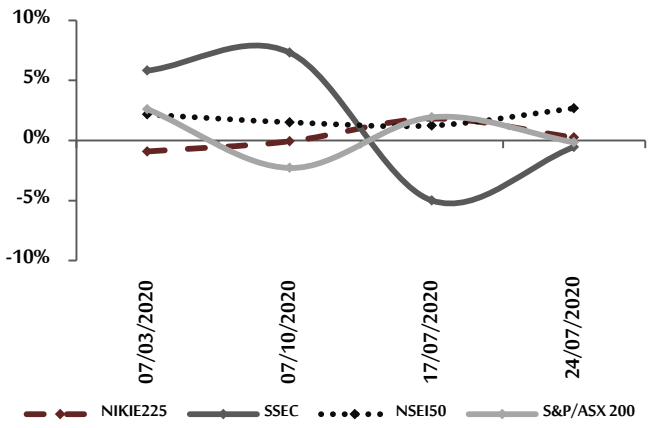

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفعت مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 3.18% مسجلاً 2,774.79 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والاتصالات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

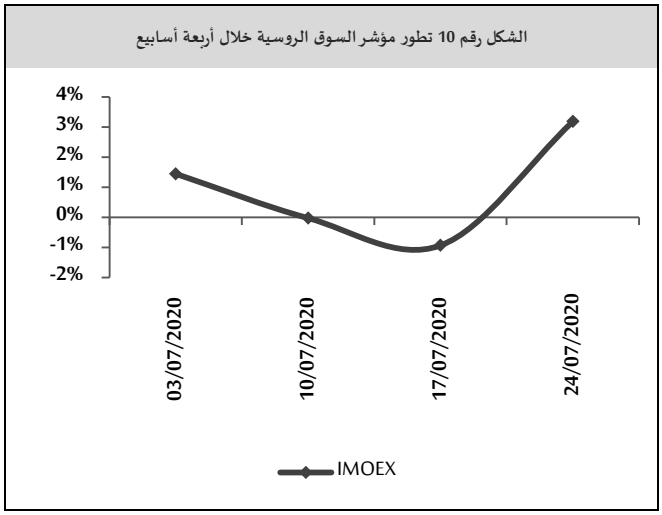

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً أعلى مستوياته في أربعة أشهر مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1446 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1428 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً بتصريحات وزير المالية الفرنسي بأن الاتفاق بشأن خطة تعافي الاقتصاد في منطقة اليورو يعد أمراً ممكناً، كما أنه أمر حتمي وضروري لدعم الاقتصاد للخروج من أزمة فيروس كورونا الراهنة، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1656 دولار أمريكي لليورو مع ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق عقب توصل قادة الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن صندوق للتعافي لدعم اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19 والذي يبلغ حجمه 750 مليار يورو (859 مليار دولار أمريكي)، إضافةً إلى أنباء إيجابية عن لقاح محتمل لكوفيد-19 دعمت شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

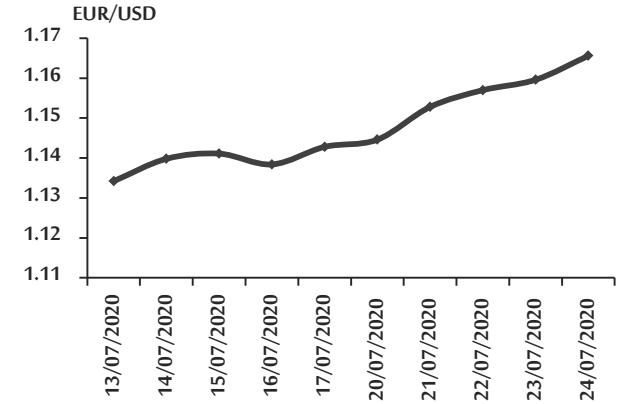

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2662 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2567 دولار أمريكي للجنيه) وسط أنباء إيجابية عن لقاح محتمل لكوفيد-19 بعد إعلان جامعة أوكسفورد البريطانية بأن اللقاح الذي تعمل عليه لعلاج فيروس كورونا نتج عن تجربته أجسام مضادة داخل أجساد من حقنوا به الأمر الذي يبشر بقرب اعتماده وتحديداً بعد الإشادة به من منظمة الصحة العالمية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2791 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بارتفاع مبيعات التجزئة مقتربةً من مستويات ما قبل قيود كورونا [1].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

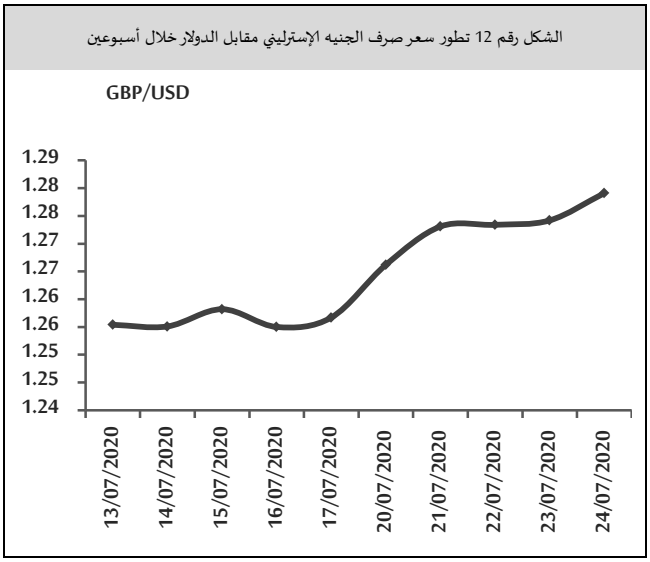

الين:

افتتح الين تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 107.25 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 107.00 ين للدولار الأمريكي) عقب صدور بيانات أشارت إلى انخفاض الصادرات اليابانية وهو ما يشير إلى أن أزمة فيروس كورونا انزلقت بالاقتصاد لأسوأ فترة ركود منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية[2]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 106.14 ين للدولار الأمريكي مع ارتفاع الطلب على الين كملاذ آمن وسط تجدد التوترات بين الولايات المتحدة والصين بعد أن أبلغت وزارة الخارجية الصينية السفارة الأمريكية بإغلاق قنصليتها في مدينة

[1] ارتفعت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة على أساس شهري بنسبة 13.9% في شهر حزيران من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 12.3% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بارتفاعها بنسبة 8%.

[2] تراجعت الصادرات اليابانية على أساس سنوي بنسبة 26.2% إلى 4.96 تريليون ين ياباني في شهر حزيران من عام 2020، بأعلى من توقعات السوق بانخفاض بنسبة 24.9%، وسط تدهور الطلب العالمي بسبب أزمة فيروس كورونا المستمرة.

تشنغدو، كرد فعل على قيام واشنطن بإغلاق القنصلية الصينية في هيوستون.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

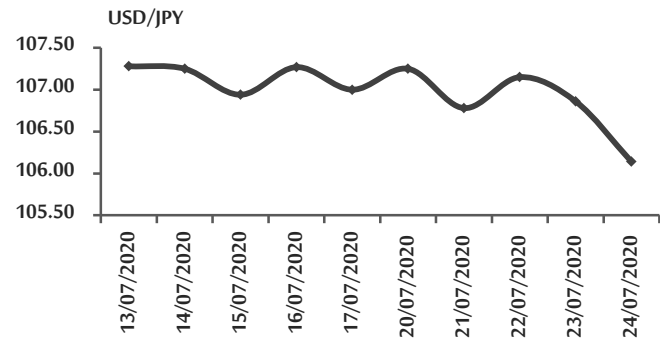

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.9838 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.9924 يوان للدولار الأمريكي) وسط انخفاض الدولار الأمريكي مع ترقب الأسواق لأي إشارات جديدة عن حزمة تحفيز مرتقبة، إضافةً إلى استمرار تزايد أعداد المصابين بفيروس كورونا داخل الولايات المتحدة بصورة ملحوظة، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0170 يوان للدولار الأمريكي وسط تصاعد كل من؛ التوترات بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات بين الصين والمملكة المتحدة حيث انتقدت الخارجية الصينية قرار المملكة المتحدة بتعليق معاهدة تسليم المجرمين في هونج كونج في أحدث تصعيد للتوترات بين البلدين وقالت أن تحركات بريطانيا تنتهك القانون الدولي والمعايير الدولية.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

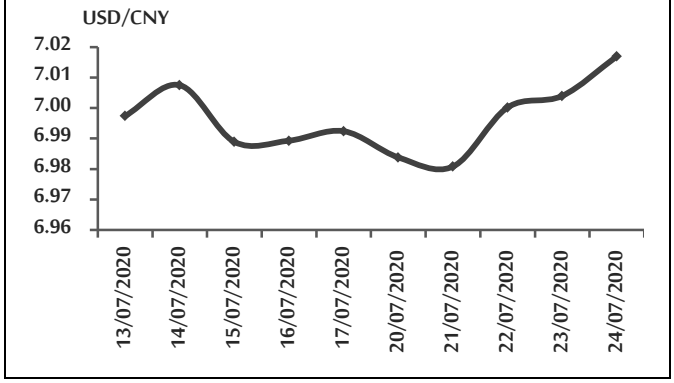

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 9,162.40 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعة في الأسبوع السابق (عند مستوى 9,167.30 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) متأثرة بالتطورات على صعيد الاختراقات التي تعرض لها موقع التواصل الاجتماعي تويتر على يد قراصنة كانوا يبعثون برسائل تعرض على أي شخص الحصول على وحدات بتكوين تساوي آلاف الدولارات، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 9,546.40 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط انخفاض الدولار الأمريكي متأثراً باستمرار ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا في الولايات المتحدة، وتأجيل خطط الفتح التي كانت مقررة في عدد من الولايات، إضافةً إلى التوتر الصيني الأمريكي الذي لا يهدأ.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

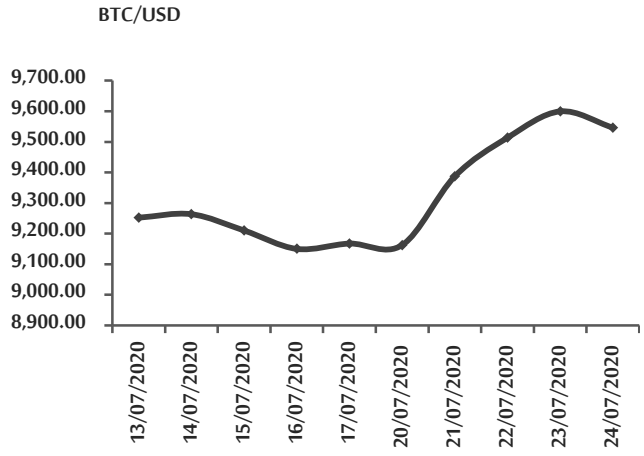

أسعار السلع

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً أعلى مستوياته في حوالي تسعة أعوام عند 1,817.40 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,810.00 دولار أمريكي للأونصة) مع ارتفاع الطلب على الذهب كملاذ آمن نتيجة ارتفاع المخاوف في الأسواق بعد الارتفاع الكبير في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا حول

العالم، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,897.50 دولار أمريكي في ظل انخفاض شهية المخاطرة في الأسواق مع تجدد التوترات الأمريكية الصينية مما عزز الطلب على الملاذات الآمنة.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

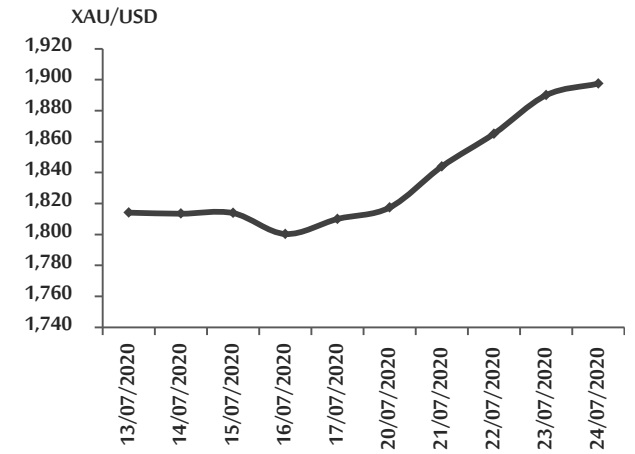

النفط:

ارتفع النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 43.28 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 43.14 دولار أمريكي للبرميل) وسط انخفاض الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 44.29 دولار أمريكي للبرميل وسط تفاؤل الأسواق بتحسن الطلب على الطاقة في ظل الإعلان عن لقاح محتمل لمرض كوفيد-19 واتفاق قادة الاتحاد الأوروبي بشأن صندوق يهدف إلى إنعاش الاقتصادات المتضررة من جائحة فيروس كورونا، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 43.34 دولار أمريكي للبرميل نتيجة ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة[1].

[1] أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام ارتفعت بمقدار 4.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي بـ 2020/07/17، بأعلى من توقعات السوق بانخفاض بمقدار 2.1 مليون برميل.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

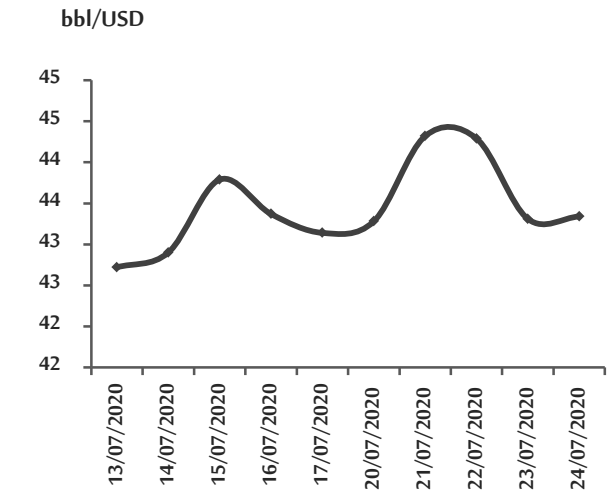

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.641 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.718 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) وسط انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.808 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ظل توقعات بارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي عقب الإعلان عن نتائج إيجابية للقاح محتمل لفيروس كورونا مما عزز التفاؤل بعودة النشاط الاقتصادي العالمي.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

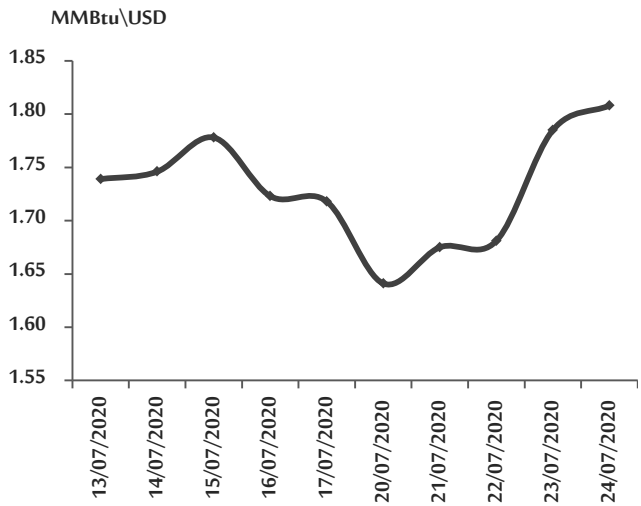

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ زيادة الإيرادات الضريبية: كيفية الحصول على المزيد من إدارات الضرائب؟[1]:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التحصيل الضريبي والإدارات الضريبية، وتقوم بفحص تجريبي لأهمية ميزات التصميم والممارسات الفعلية لوكالات إدارة الضرائب في تحصيل الضرائب. وتستخدم مجموعة بيانات جديدة من المسح الدولي لإدارة الإيرادات (ISORA) ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ ترتبط القوة التشغيلية لوكالة إدارة الضرائب ارتباطاً وثيقاً بالتحصيل الضريبي في كل من البلدان الناشئة والبلدان النامية منخفضة الدخل، وتجمع البلدان التي لديها مستوى أعلى من 25% (من حيث مؤشر القوة التشغيلية) عائدات ضريبية أكبر بنسبة 3.25% من الناتج المحلي الإجمالي من البلدان التي لديها مستوى أقل من 25% من حيث نفس المؤشر، بافتراض أن الشروط الأخرى متساوية. ثانياً؛ أن اعتماد ممارسات وخصائص إدارة الضرائب الرئيسة؛ مثل إدارة علاقات العملاء القوية، والاستخدام النشط لبيانات الطرف الثالث، والمستوى الأعلى من الرقمنة، وتعزيز توجه الخدمة، والمساءلة العامة، والاستقلالية مرتبط بمجموعات ضريبية أعلى، مع إدارة مخاطر الامتثال (CRM). ويبدو أن استخدام بيانات الطرف الثالث يؤدي إلى تحصيل ضرائب أقوى. لتعزيز تحصيل الضرائب، ويمكن لجهود إصلاح إدارة الضرائب أن تعطي الأولوية لـ: 1-تعزيز إدارة علاقات العملاء من خلال اعتماد التنميط الآلي للمخاطر والتدقيق الإلكتروني. 2-استخدام بيانات الطرف الثالث من خلال اعتماد أنظمة الكمبيوتر لمعالجة البيانات والتعبئة المسبقة. ومن المرجح أن تيسر هذه الجهود الأداء الفعال للمنظمات على المدى الطويل. ثالثاً؛ يُعد التوظيف المناسب لوكالات إدارة الضرائب أمراً مهماً، ولكن التوظيف المفرط قد لا يؤدي بالضرورة إلى التأثيرات المقصودة. حيث أن زيادة عدد الموظفين في وكالة إدارة الضرائب يحسن أداء الإيرادات ولكن فوائدها الحدية تتناقص مع زيادة الموظفين وتصبح غير مثمرة. ولهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أنه من بين جميع البلدان، يبدو أن العتبة الحرجة هي 0.25% من القوى العاملة، والتي قد تتحول بعدها الفائدة الحدية من الموظفين الإضافيين إلى سلبية. ومن المثير للاهتمام أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن الدول الناشئة والدول المنخفضة الدخل لم تتجاوز هذا الحد ومن المرجح أن يرتبط المزيد من الموظفين بزيادة تحصيل الضرائب. رابعاً؛ تؤكد هذه الدراسة على أهمية توسيع قاعدة دافعي الضرائب. بالنسبة للبلدان التي يكون فيها الحجم النسبي لدافعي الضرائب النشطين منخفض (على سبيل المثال، البلدان منخفضة الدخل)، من المناسب تحديد ما إذا كان ذلك بسبب أي مشاكل مرتبطة بالإدارة الضريبية أو السياسة الضريبية (مثل الإعفاءات الضريبية)، بهدف استكشاف ما هو مناسب لمعالجتها. وأخيراً؛ في ضوء التحديات التي واجهتها إدارة الضرائب خلال جائحة فيروس كورونا العالمية، فإن هذه النتائج لها آثار سياسية مهمة. حيث يمكن أن تكون البلدان التي لديها إدارات ضريبية ضعيفة أكثر عرضة لخسائر الإيرادات الضريبية الكبيرة نسبياً خلال الوباء. وينبغي أن تهدف هذه البلدان إلى تحديد الأولويات ومعالجة المخاطر المحددة على الإيرادات الناشئة عن التدابير المتعلقة

[1] IMF, Raising Tax Revenue: How to Get More from Tax Administrations?, N.20/142, Jul,2020.

بالوباء والمنفذة لتوفير الإغاثة لدافعي الضرائب، ومن جانب آخر، سيكون السعي للحفاظ على امتثال دافعي الضرائب في جميع البلدان باستخدام بيانات من أطراف ثالثة من خلال التكنولوجيا الرقمية مفيداً في التخفيف من تأثير الأوبئة في إيرادات الميزانية والحفاظ على الاستمرارية في إدارة الضرائب.

صندوق النقد الدولي: الإيرادات الضريبية في الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، لماذا هي منخفضة وكيف يمكننا زيادتها؟[1]:

كانت زيادة الإيرادات الضريبية تحدياً كبيراً للدول الضعيفة (الهشة) والمتأثرة بالصراعات (FCS)، وهي حقيقة تم تأكيدها مرة أخرى خلال جائحة كورونا. ومع ذلك، فإن تحقيق مكاسب كبيرة في تحصيل الضرائب في هذه الدول ليس مستحيلاً. وتسهم هذه الدراسة مع التحليلات التجريبية في مناقشات السياسة حول الإصلاح الضريبي في مثل هذه الدول كعامل رئيس للنجاح. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ إن تحقيق مكاسب كبيرة في تحصيل الضرائب في البيئات الاقتصادية الهشة (الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات) أمر صعب ولكنه ليس مستحيلاً. ورغم أن الميزات الهيكلية تعوق تحصيل الضرائب في العديد من هذه الدول (تحديات خطيرة مع سوء الحكم وضعف القدرات المؤسسية، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي)، فقد تمكن عدد قليل منها تحقيق زيادات كبيرة في الإيرادات الضريبية بقدر (7.5-20%) من الناتج المحلي الإجمالي على مدى (9-13) سنة. ثانياً؛ تُعد الإصلاحات في كل من إدارة الإيرادات والسياسة الضريبية مهمة لتحسين تحصيل الضرائب. وبما أن هذه الدول لديها إدارة ضعيفة، فقد تم توجيه المزيد من الاهتمام في البداية نحو بناء القدرات الإدارية. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن النظام الضريبي المصمم جيداً والإدارة الفعالة للإيرادات هما أمران أساسيان لضمان استقرار عائدات الضرائب مع مرور الوقت. فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، في معظم الحالات، تم استخدام أدوات السياسة الضريبية المتعددة في وقت واحد لتعزيز تحصيل الضرائب (مثل ليبيريا ونيبال). ثالثاً؛ يمكن أن يؤدي الاستهداف إلى حد ما لقطاع عالي الإمكانات في بلد ما إلى تمكين تحصيل الضرائب بكفاءة (على سبيل المثال، في نيبال، يتعلق هذا بالاستهلاك مع التحويلات المالية من العمال في الخارج وقطاع قطع الأشجار في جزر سليمان). رابعاً؛ ينبغي السعي في البداية إلى خطوات الإصلاح ذات الآثار الفورية لتلبية الاحتياجات الملحة، ففي حين أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل يمكن أن تساعد في ترتيب تسلسل تدابير الإصلاح بصورة صحيحة. غالباً ما تبدأ استراتيجية الإصلاح الضريبي بخطوات إصلاحية ذات تأثيرات فورية لبناء الزخم (على سبيل المثال، إصلاح الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، وكبح الإعفاءات، والتركيز على دافعي الضرائب ذو القيمة المرتفعة والحالات عالية المخاطر، وإنشاء مكتب كبار دافعي الضرائب (LTO)، وتعزيز المراجعة على أساس المخاطر). في بعض الحالات (على سبيل المثال، ليبيريا)، وبدعم من الشركاء الدوليين، تم إعداد استراتيجيات الإصلاح متوسطة المدى، مما يساعد على ترتيب تسلسل تدابير الإصلاح بصورة صحيحة مع التركيز على ضمان أساسيات إدارة الضرائب التي تغطي الوظائف الضريبية الأساسية للتسجيل والإيداع والدفع، وإعداد تقارير دقيقة مدعومة بخدمة دافعي الضرائب. خامساً؛ مع بناء القدرات، يمكن تطبيق نهج استراتيجية الإيرادات المتوسطة الأجل (MTRS) (نهج يتطلب خطة عمل منسقة لتحقيق إصلاح ضريبي وزيادة العائدات الضريبية على مدى ما بين 4 و6 سنوات) الأكثر فعالية لإصلاح النظام الضريبي ضمن سياق الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات. تحديداً، يمكن لتلك الدول التي تدخل مرحلة أكثر تطوراً من القدرات المؤسسية (عندما تكون الدولة قد خرجت من مرحلة ما بعد الصراع / الكوارث مباشرة إلى مرحلة أكثر استقراراً) أن تستفيد من نهج استراتيجية الايرادات متوسطة الأجل، كما أنها بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار الإصلاحات الأخرى التي تجري عبر الحكومة والاقتصاد. وأخيراً؛ للحفاظ على جهود

[1] IMF, Tax Revenues in Fragile and Conflict-Affected States —Why Are They Low and How Can We Raise Them?, N.20/143, Jul,2020.

الإصلاح الضريبي على مدى فترة طويلة، يلعب الالتزام السياسي القوي على ما يبدو، دوراً مهماً، حيث تكشف الدراسة أنه بالنسبة لمعظم حلقات الإصلاح، غالباً ما يكون الإصلاح الضريبي مدفوعاً بالقيادة السياسية القوية، (ساعد الالتزام السياسي على تسهيل التنسيق بين الوكالات ذات الصلة وتشجيع تنفيذ الإصلاحات الضريبية مثل ليبيريا ونيبال). بينما يلعب دعم بناء القدرات (على سبيل المثال، من قبل الشركاء الدوليين) دوراً مهماً أيضاً لتسهيل عملية الإصلاح، حيث ساعدت المساعدة الفنية وتنمية القدرات في المجال المالي من صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية الآخرين في مساعدة FCS على بناء القدرات الضريبية. وتكتسب جهود الإصلاح الضريبي المستمر أهمية خاصة بعد تفشي جائحة كورونا، حيث يعاني العديد من دول FCS الآن من انخفاض في الإيرادات المحلية، بسبب الجائحة عبر قنوات متعددة. وفي حين أنها قد تكون قادرة على تحقيق بعض الانتعاش في السنوات القادمة، إلا أنه ينبغي للسلطات أن تغتنم هذه الفرصة لتعزيز واستمرار جهود الإصلاح، أكثر من تعويض الانخفاض في الإيرادات المحلية وتحقيق مكاسب ثابتة على مدى فترة مستدامة.

اقتصاد الأسبوع

جمهورية الدومينيكان: اقتصاد غني بالموارد

تقع جمهورية الدومينيكان بين البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي، شرق هايتي، تبلغ مساحتها 48.7 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 10.63 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في جمهورية الدومينيكان 88.94 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 85.56 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.07% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 61.4% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 33%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد جمهورية الدومينيكان نمواً بمعدل 5.8% في الربع الرابع من عام 2019، بعد نموه بمعدل 4.9% في الربع السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى نمو الأنشطة الصناعية وقطاع الخدمات.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في جمهورية الدومينيكان إلى 2.9% في شهر حزيران من عام 2020، مقارنةً بمعدل 1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت التكلفة بالنسبة للأغذية والمشروبات غير الكحولية والمطاعم والفنادق والأثاث والتجهيزات المنزلية والخدمات المتنوعة والصحة، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في جمهورية الدومينيكان بنسبة 1.7% في شهر حزيران من عام 2020، بعد انكماشه بنسبة 0.11% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في جمهورية الدومينيكان إلى 5.9% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بمعدل 6.5% في الربع السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت جمهورية الدومينيكان عجزاً في الميزان التجاري قدره 648.6 مليون دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بعجز قدره 746 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 3.3% لتبلغ 975.3 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 7.36% لتبلغ 1.623 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في جمهورية الدومينيكان لتبلغ 8.04 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 8.64 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، واستقر احتياطي الذهب عند مستوى 0.57 طن في الربع الرابع من عام 2019.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في جمهورية الدومينيكان ليبلغ نحو 23.6 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 23.3 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية في جمهورية الدومينيكان معدل 50.53% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل جمهورية الدومينيكان المرتبة 115 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 78 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي Standard & Poor's وFitch جمهورية الدومينيكان عند المستوى **-BB** مع نظرة مستقبلية سلبية، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى **Ba3** مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -5 Q1	%0.3 Q1	% 0.6 Jun	% 0.6 Jun	%11.1 Jun	%0.25 Jun	-54.6	مليار دولار أمريكي	May
منطقة اليورو	%- 3.6 Q1	%- 3.1 Q1	%0.3 Jun	%0.3 Jun	%7.4 May	%0 Jul	9.4	مليار يورو	May
المملكة المتحدة	%-2.2 Q1	%-1.7 Q1	% 0.1 Jun	%0.6 Jun	%3.9 Apr	%0.1 Jun	4.3	مليار جنيه استرليني	May
روسيا	%0.3 Q4	%1.6 Q1	%0.2 Jun	%3.2 Jun	%6.2 Jun	%4.25 Jul	3.67	مليار دولار أمريكي	May
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%-0.1 Jun	%2.5 Jun	%5.7 Jun	%3.85 May	46.42	مليار دولار أمريكي	Jun
اليابان	%-0.6 Q1	%-1.7 Q1	% 0 May	%0.1 May	%2.9 May	%-0.1 Jul	-268.8	مليار ين ياباني	Jun
تركيا	%0.6 Q1	%4.5 Q1	%1.13 Jun	%12.62 Jun	%12.8 Apr	%8.25 May	-3.42	مليار دولار أمريكي	May
الهند	%1.1 Q4	%3.1 Q1	% 0.46 Jun	%6.09 Jun	%11 Jun	%4 May	0.79	مليار دولار أمريكي	Jun
استراليا	%-0.3 Q1	%1.4 Q1	%0.3 Q1	%2.2 Q1	%7.4 Jun	%0. 25 Jul	8.025	مليار دولار استرالي	May
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%0.1 Jun	%5.6 Jun	%7.7 Q1	%9.25 Jun	-2.59	مليار دولار أمريكي	May
الأردن	%2.1 Q1	%1.3 Q1	%0.1 Jun	%-0.6 Jun	%19.3 Q1	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان		%1 2018	%20.21 Jun	89.74 % Jun	%6.2 2019	%4.53 Mar	0.25	مليار دولار أمريكي	May